

## حفصة رضي الله عنها

هي حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وهي أخت عبد الله لأبيه، وأمها زينب بنت مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح تزوجها رسول الله ﷺ سنة ثلاث من الهجرة "وكانت قبله عند خنيس بن حذافة بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم، وكان بدرياً شهد بدرأ مع رسول الله ﷺ فلم تلد له شيئاً، ولم يشهد من بني سهم بدرأ غيره"<sup>(1)</sup> وولدت رضي الله عنها قبل المبعث بخمس سنين وتوفيت سنة خمس وأربعين<sup>(2)</sup>.

وقد وردت مناقبها رضي الله عنها في أحاديث دلت على عظم شأنها ورفعته مكانتها ومنها:

1 - روى ابن سعد بإسناده إلى أبي الحويرث قال: تزوج خنيس بن حذافة بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم حفصة بنت عمر بن الخطاب فكانت عنده وهاجرت معه إلى المدينة<sup>(3)</sup>.

في هذا منقبة لأمة المؤمنين حفصة وهي أنها كانت ممن حظي بشرف الهجرة التي لا مثل لها في الأجر والثواب.

2 - روى البخاري رحمه الله بإسناده إلى سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحدث أن عمر بن الخطاب حين تأيمت حفصة بنت عمر من خنيس بن حذافة السهمي، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ، فتوفي بالمدينة، فقال عمر بن الخطاب: أتيت عثمان بن عفان فعرضت عليه حفصة فقال: سأنظر في أمري فلبثت ليالي، ثم لقيني فقال: بدا لي ألا أتزوج يومي هذا، قال عمر: فلقيت أبا بكر الصديق فقلت: إن شئت زوجتك حفصة بنت عمر، فصمت أبو بكر فلم يرجع إلي شيئاً وكنت أوجد عليه مني على عثمان فلبثت ليالي ثم خطبها رسول الله ﷺ فأنكحتها إياه، فلقيني

(1) تاريخ ابن جرير 164/3.

(2) انظر ترجمتها في طبقات ابن سعد 81/8 - 86، المستدرک 14/4، حلية الأولياء 50/2 - 51، الاستيعاب على حاشية الإصابة 260/4 - 261، صفة الصفوة 146/1، أسد الغابة 425/5، جلاء الأفهام ص/127، سير أعلام النبلاء 227/2 - 231، البداية والنهاية 33/8، الإصابة 263/4 - 265.

(3) الطبقات الكبرى لابن سعد 81/8.

أبو بكر، فقال: فلعلك وجدت عليّ حين عرضت علي حفصة، فلم أرجع إليك شيئاً، قال عمر: قلت: نعم، قال أبو بكر: فإنه لم يمنعي أن أرجع إليك فيما عرضت علي إلا أنني كنت علمت أن رسول الله ﷺ قد ذكرها، فلم أكن لأفشي سر رسول الله ﷺ، ولو تركها رسول الله ﷺ قبلتها(1).

3 - ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في كتابه "فتح الباري" بقوله: "ووقع في رواية ربعي بن حراش عن عثمان عند الطبري، وصححه هو والحاكم(2) أن عثمان خطب إلى عمر بنته فرده فبلغ ذلك النبي ﷺ، فلما راح إليه عمر قال: «يا عمر، ألا أدلك على ختن خير من عثمان وأدل عثمان على ختن خير منك؟» قال: نعم يا نبي الله قال: «تزوجني بنتك وأزوج عثمان بنتي» قال الحافظ الضياء: إسناده لا بأس به، لكن في الصحيح أن عمر عرض على عثمان حفصة فرد عليه: "قد بدا لي ألا أتزوج".

قلت: أخرج ابن سعد(3) من مرسل الحسن نحو حديث ربعي، ومن مرسل سعيد بن المسيب أتم منه وزاد في آخره "فخار الله لهما جميعاً"(4)، ويحتمل في الجمع بينهما أن يكون عثمان خطب أولاً إلى عمر فرده كما في رواية ربعي، وسبب رده يحتمل أن يكون من جهتها، وهي أنها لم ترغب في التزوج عن قرب من وفاة زوجها، ويحتمل غير ذلك من الأسباب التي لا غضاضة فيها على عثمان في رد عمر له، ثم لما ارتفع السبب بادر عمر فعرضها على عثمان رعاية لخاطره كما في حديث الباب، ولعل عثمان بلغه ما بلغ أبا بكر من ذكر النبي ﷺ، لها فصنع كما صنع من ترك إفشاء ذلك ورد على عمر بجميل(5).

4 - روى الطبراني بإسناده إلى قيس بن يزيد أن رسول الله ﷺ طلق حفصة تطليقة... فجاء النبي ﷺ فدخل فتجلبتت فقال النبي ﷺ: «أتاني جبريل عليه السلام فقال:

(1) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري 175/9 - 176 وأخرجه، ابن سعد في الطبقات 82/8.

(2) المستدرک 107/3 وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

(3) الطبقات 82/8.

(4) المصدر السابق 83/8.

(5) فتح الباري 176/9 - 177.

راجع حفصة فإنها صوامة قوامة وإنما زوجتك في الجنة» (1).

في هذا الحديث تنبيه على فضلها والثناء عليها بكثرة الصيام والقيام والإخبار بأنها زوجته ﷺ في الجنة.

قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله تعالى: "طلقها تطليقة ثم ارتجعها وذلك أن جبرائيل عليه السلام قال له: «راجع حفصة فإنها قوامة وصوامة وإنما زوجتك في الجنة» (2).

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى: "ومن خواصها: ما ذكره الحافظ أبو محمد المقدسي في مختصره في السيرة: أن النبي ﷺ طلقها فأتاه جبريل فقال: «إن الله يأمرك أن تراجع حفصة فإنها صوامة قوامة وإنما زوجتك في الجنة» (3).

وقال الذهبي رحمه الله تعالى: "وروي أن النبي ﷺ طلق حفصة تطليقة، ثم راجعها بأمر جبريل عليه السلام له بذلك وقال: «إنها صوامة قوامة وهي زوجتك في الجنة» (4). وكل ما تقدم من ذكر مناقبها رضي الله عنها يدل على أنها كانت على جانب عظيم من رفعة مكانتها وجلالة قدرها رضي الله عنها وأرضاها.

\* \* \* \* \*

(1) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد 245/9 وقال: "رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح".

(2) الاستيعاب على حاشية الإصابة 261/4.

(3) جلاء الأفهام ص/127.

(4) سير أعلام النبلاء 228/2.